واقع مراكز المعلومات القطاعية بليبيا وأثرها في النظام الوطني للمعلومات (الحاضر والتطلعات)

عبد الرؤوف البيباص[1]، عادل التومي[2]، محمد القمبري[3]

1 الهيئة العامة للمعلومات، طرابلس، ليبيا، elbibas@gia.gov.ly

2 الهيئة العامة للمعلومات، بريد إلكتروني: A-tome@gia.gov.ly

3 الهيئة العامة للمعلومات، طرابلس، ليبيا، gombri@gia.gov.ly.m

الملخص

استهدفت هذه الدراسة الي التقييم الفعلي لواقع مراكز المعلومات القطاعية والتي بلغ عددها (21 مركز) وأثرها في النظام الوطني للمعلومات بالقطاعات (الوزارات)، وذلك لأهمية هذه المراكز من تجميع البيانات الجيدة والاهتمام بها والمحافظة عليها وتسهيل انسيابها من مصادرها الي الجهات المحتاجة اليها.

كما هدفت الدراسة في التعرف على النظام الوطني للمعلومات في مدي توفير كافة البيانات والاحصائيات والوثائق ومعالجتها وتحليلها ووضع دليل لهذه المعلومات على نحو يسهل انسيابها ويجعلها متاحة الي راسمي السياسات ومتخذي القرارات، وقد أسفرت الدراسة الي مجموعة من النتائج استطاع الباحث أن يحصرها فيما يلي:

اولاً النتائج: تباين في الهياكل التنظيمية لمراكز المعلومات والتوثيق داخل القطاعات بين مراكز وإدارات ومكاتب، حيث بلغ الوزن النسبي لمراكز المعلومات (67%) من نسبة المكاتب والإدارات وتعتبر نسبة جيدة لحدا ما، وقد تبين ضعف في الدعم المادي وعدم تشجيع الكوادر الفنية مما ادي الي انخفاض وتدني الخدمات وقد بلغ الوزن النسبي (33%)، وكذلك لوجود صعوبة كبيرة جدا في توفير البيانات والمعلومات في اغلب القطاعات مما أثر مباشرة على مخرجات النظام الوطني للمعلومات.

ثانيا التوصيات: من خلال النتائج السابقة تبين ان هناك قصور شديد في أنظمة وخدمات هذه المراكز ويمكن تخطي هذا من خلال إتباع بعض التوصيات حتى تستطيع هذه المراكز أن تؤدي واجباتها علي أكمل وجه.

كلمات مفتاحية: مراكز المعلومات القطاعية، النظام الوطني للمعلومات.

The reality of sectoral information centers in Libya and their impact on the national information system

Abdul Raouf Elbibas, Mohamed Algombri,Adel Atomi

General Information Authority, Tripoli, Libya, elbibas@gia.gov.ly

General Information Authority, Tripoli, Libya, A-tome@gia.gov.ly

General Information Authority, Tripoli, Libya, m.gombri@gia.gov.ly

Abstract

This study aimed to actually assess the reality of the sectoral information centers, which reached (21 centers) and their impact on the national information system in the sectors (ministries), due to the importance of these centers in collecting good data, taking care of it, preserving it, and facilitating its flow from its sources to the parties in need.

The study also aimed at identifying the national information system in terms of providing all data, statistics and documents, processing and analyzing them, and developing a guide for this information in a way that facilitates its flow and makes it available to policy-makers and decision-makers.

First: Results: The difference in the organizational structures of the information and documentation centers within the sectors between centers, departments and offices, where the relative weight of the information centers reached (67%) of the percentage of offices and departments, and it is considered a good percentage to some extent. The decline of services and the relative weight reached (33%), as well as the existence of a very great difficulty in providing data and information in most sectors, which directly affected the outputs of the national information system.

Secondly, recommendations: From the previous results, it was found that there are severe deficiencies in the systems and services of these centers, and this can be overcome by following some recommendations so that these centers can perform their duties to the fullest extent.

Key words: Sectoral Information Centers, National Information System.

المقدمة

نعيش اليوم في عصر تشكل المعلومات ركيزتهٌ الرئيسية، وان المعلومات انتقلت من عالم هام للتطور الي عالم محرك يقود للتطور ذاته، ويؤثر في تحديد اتجاهاته ووتيرة نموه، ولذلك لم يعد غريبا ان المعلومات غيرت ميدان التنافس والصراع الجديد من أجل امتلاك المستقبل، ولهذا أصبحت المعلومات تشكل ثروة وطنية لا تقل أهمية على الموارد البشرية والاقتصادية، كما ترسمت لها قوانين علمية ونظم عملية في اعتماد المعلومة واستخدامها كشرط لازم في عمليات رسم السياسات وتحديد اتجاهاتها ومنهجية التطور واتخاذ القرارات المباشرة،

ومن هنا تبرز اهمية النظام الوطني للمعلومات علي اعتبار ان الهدف الأساسي من ورائه هو التأكيد علي جميع المواطنين باختلاف مستوياتهم العلمية والثقافية يمكنهم الحصول علي المعلومات حسب حاجتهم اليها، ومنه العمل علي تسير تدفق وانسياب المعلومات لمن يحتاجها بكل يسر، واذا كان النظام الوطني للمعلومات هو المسؤول علي التدفق للمعلومات علي المستوي الوطني، عليه يجب ان يطور هذا النظام بوضع استراتيجية واضحة المعالم وفي مقدمتها التخطيط للسياسة الوطنية للمعلومات التي تحدد أولويات المجتمع في مجال الإفادة من المعلومات وخدمتها وانتاجها ونشرها، وحرصا علي ان تكون ليبيا كغيرها من الدول العربية التي تقدمت في هذا المجال واستطاعت ان تخطو خطوات لابأس بها عليه يتطلب منا النظر بتمعن الي الواقع الذي يعيشه قطاع المعلومات في بلادنا بمؤسساته المختلفة . ولهذا أعطت البلدان المتقدمة أولوية خاصة لإقامة مراكز ومؤسسات المعلومات لتدعيم خططها وبرامجها الوطنية مع تطوير أنشطة المعلومات وتنمية مصادرها.

ولأهمية هذا الموضوع وحرصا على ان يكون لمراكز المعلومات والتوثيق القطاعية (بالوزارات) في ليبيا الدور الفعال في بناء الأنظمة، جاءت هذه الدراسة لتوضيح وتقيم دور مراكز المعلومات والتوثيق القطاعية في إرساء دعائم النظام الوطني للمعلومات في ظل ما يعانيه قطاع المعلومات من وضعية متردية تعكس غياب سياسة وطنية للمعلومات على المستوي الوطني، وضعف الدعم المادي وصعوبة توفير البيانات والمعلومات، كله ادي الي تدني مستوي خدماتها، وعليه يجب العمل على إيجاد التدابير والإجراءات التي تكفل النهوض بتلك المراكز وذلك بتوفير كل الإمكانيات المادية والبشرية والمالية والاطر القانونية والتنظيمية التي تعمل ضمانها، والاستغلال الأمثل للبيانات والمعلومات والعمل علي نشر الوعي بأهمية المعلومات ودورها في تحقيق النمو والرقي.

مشكلة البحث: تثمتل مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما واقع مراكز المعلومات القطاعية بليبيا وأثرها في النظام الوطني للمعلومات؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

1. ما هو الواقع التنظيمي لمراكز المعلومات القطاعية ؟
2. ما مدي توفر الدعم والتجهيزات لمراكز المعلومات بالقطاعات؟
3. ما مدي توفر البيانات والمعلومات لقطاعاتها وللنظام الوطني للمعلومات؟
4. ما واقع التعاون بين القطاعات المعلوماتية فيما بينها وبين الغير والنظام الوطني للمعلومات بالهيئة العلمة للمعلومات ؟

اهداف البحث: هدفت الدراسة الي تحقيق الاتي

1. التعرف علي الهيكل التنظيمي لمراكز المعلومات القطاعية وتبعيتها الادارية
2. التعرف علي الدعم المتوفر لهدة القطاعات والتجهيزات الرقمية
3. ضعف توفير البيانات والمعلومات يؤدي الي عدم الاستفادة من التقنيات الحديثة وضعف مخرجات النظام الوطني للمعلومات
4. معرفة واقع التعاون بين مراكز المعلومات القطاعية فيما بينها وبين النظام الوطني للمعلومات بالهيئة العامة للمعلومات

أهمية الدراسة: تتمحور أهمية الدراسة في التالي:

الأهمية النظرية: لأهمية مراكز المعلومات القطاعية في توفير البيانات والمعلومات ودورها الفعال في السياسة الوطنية للمعلومات، يأمل الباحث أن تدفع نتائج هذه الدراسة إدارات مراكز المعلومات القطاعية للاهتمام بالبيانات والمعلومات، ووضعها في سلم الالولويات لخدمة المستفذين.

الأهمية التطبيقية: نحاول بهذا البحث أن نسهم ولو بشئ قليل في تحقيق التطلعات للنظام الوطني للمعلومات، بزيادة التعاون والتنسيق بين النظام الوطني للمعلومات بالهيئة العامة للمعلومات وبين مراكز المعلومات القطاعية، حتي تنهض بسياسة وطنية شاملة للمعلومات بليبيا.

حدود الدراسة

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة علي رؤساء مراكز المعلومات القطاعية بالقطاعات.

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة واقع مراكز المعلومات القطاعية سنة 2019، 2020.

الحدود المكانية: تمت الدراسة علي مراكز المعلومات القطاعية بالقطاعات.

مصطلحات الدراسة

مراكز المعلومات القطاعية:

بموجب قرار رقم (772) لسنة 1989 بأنشاء مراكز قطاعية للمعومات والتوثيق بالقطاعات(الوزارات)، بأن تتولي الجهات التي تتبعها المراكز بالاشراف المباشر عليها من الناحيتين الإدارية والمالية، وتدبير متطلباتها البشرية والمادية، وان تتولي هذه المراكز بالمهام والاختصاصت ومنها، جمع البيانات والمعلومات والاحصائيات والوثائق المتعلقة بأنشطة القطاع، وجميع الجهات والأجهزة التابعة لها، و تصنيف البيانات وتبويبها وحفظها ومعالجتها وإستخراج المعلومات وإعداد التقارير المطلوبة منها بالطرق التي تجعلها ميسرة ومتاحة للاستعمال، والالتزام بتجهيز واعداد البيانات والمعلومات طبقا لدليل المدخلات والمخرجات للنظام الوطني للمعلومات بالهيئة العامة للمعلومات، والتقيد بالشكل النمطي لها وتوفيرها في المواعيد المحددة وتزويد المستفدين بها. وكذلك من مهامهم متابعة وإنسياب البيانات والمعلومات وتكاملها مع الجهات التابعة للقطاع، والعمل علي تطوير البيانات والمعلومات وإعداد العناصر البشرية اللازمة لنشاط المعلومات والتوثيق بالقطاع، والرفع من كفاءتهم، والتعاون والتنسيق مع مراكز المعلومات والتوثيق الأخرى، والأجهزة والمؤسسات ذات النشاط المماثل بالداخل والخارج، وتنفيذ السياسة الوطنية للمعلومات وأتباع الأسس الارشادية والمعاير الموحدة وأساليب التنظيم والعمل التي تصدّر عن المركز الوطني للمعلومات، ويعتبر مركز المعومات القطاعية بؤرة قطاعية في الشبكة الوطنية للمعلومات، ويكون إتصاله بشبكات المعلومات الدولية من خلال المركز الوطني للمعلومات. (قرار رقم 772، 1989م)

النظام الوطني للمعلومات

وهو عبارة عن مجموعة من الأنظمة النوعية كمراكز المعلومات والتوثيق، والأنظمة الفرعية كمكاتب المعلومات والتوثيق بالجهات التابعة لها، ويعبر عنه بأنه نظام وطني شامل لامركزي تشارك فيه كل مؤسسات الدولة سواء المنتجة او المجمعة للبيانات والمعلومات، وبموجب قانون رقم 4 لسنة 1990م الصادر عن اللجنة الشعبية العامة، تم إنشاء النظام الوطني للمعلومات الذي يهدف الي توفير كافة البيانات والاحصائيات والوثائق التي تنساب اليه من مراكز المعلومات والتوثيق القطاعية المختلفة والجهوية (البلديات)، وغيرها من المراكز التي تشكل الروافد الأساسية له، ومعالجتها وتحليلها ووضع دليل لهذه المعلومات، علي نحو يسهل انسيابها ويجعلها متاحة لأجهزة الدولة، لتتخذ علي ضوء مؤشراتها القرارات

السليمة لتسير نشاطها والتخطيط له، ووضع البرامج للتنفيذ والمتابعة علي نحو يخدم الأغراض الاقتصادية والاجتماعية والسياسات العامة لتطوير المجتمع. (قانون رقم 4، 1990م)

الدراسات السابقة

دراسة(القويضي،2007) بعنوان " أثر التغيرات الهيكلية والتنظمية علي تنفيذ السياسة الوطنية للمعلومات في ليبيا"

توصلت الدراسة الي عدة نتائج وكات من أهمها: ان التغيرات الهيكلية التي لحقت بكافة القطاعات أثرت بصورة مباشرة علي السياسة الوطنية للمعلومات في ليبيا، وذلك من خلال تأثيرها علي المركز الوطني للمعلومات والتوثيق(الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق)، وكذلك علي المراكز القطاعية التي تنفذ السياسة الوطنية للمعلومات وبالتالي فإن هذه التغيرات أدت الي خلق خلل وقصور في أداء ومهام المناطة بالمركز الوطني للمعلومات، وكذلك عدم توفر سياسة وطنية للمعلومات في ليبيا واضحة ومحددة ومدروسة جداً وذات ميكانيكية فاعلة لتنظيم المعلومات فيها، وعدم توفر منظومات (شبكة) كفؤة للمعلومات لتنفيذ هذه السياسة، وان وضع البيانات والمعلومات في اغلب المؤسسات يواجه صعوبة كبيرة جداً، والاهتمام بالبيانات والمعومات يكاد يكون معدوماً، وكذلك التنسيق والتعاون بين الجهات لاوجود له، ويرجع ذلك كله الي ضعف الإمكانيات البشرية وقلة الإمكانات المادية والإدارية للأجهزة المعنية بالبيانات، واوصت الدراسة علي بناء جديد لنظام المعلومات بليبيا برؤية شاملة وأهداف واضحة، حتي يتحقق من خلاله بناء قاعدة جديدة للبيانات والمعلومات وضمان انسيابها بشكل جيد ومنظم يحقق الاستفادة منها في الوقت المناسب، وينشط حركة البيانات والمعلومات ويحفز علي استخدامها والمحافظة عليها لكونها أساساً علمياً لاتخاذ القرارت ومرا~ة لذاكرة الامة حضارياً وتقافياً.

دراسة (أثرتون،1981) بعنوان" مراكز المعلومات: تنظيمها وإدارتها وخدماتها"

تناولت الدراسة مقومات تنظيم تدفق المعلومات وخدماتها على المستويين الإستراتيجي والتنفيذي، وعرضت الباحثة ضمن فصول الدراسة إلى دور المعلومات في التنمية، وكيفية إيصال هذه المعلومات إلى طالبيها عن طريق تبني استراتيجيات المعلومات، والتخطيط لها على المستويين القومي والعالمي، وذلك لكفالة الإستغلال الأمثل للرصيد العالمي من المعلومات المهنية والمتخصصة، بإعطاء أمثلة حول بعض المشروعات الدولية لنظم المعلومات، وقد جاءت هذه الدراسة كنتيجة حتمية للنظر في أنشطة المعلومات،

في سياق تدفق المعلومات من المنتج إلى المستفيد، والحاجة إلى تشجيع الجهود التعاونية على المستويات الوطنية، الإقليمية والعالمية، وكذلك توثيق الصلات بين نظم المعلومات على كل الأصعدة، كما تغطي قضايا التخطيط الإستراتيجي للمعلومات، مع تحديد الأولويات وكذلك مسؤولية ووظائف السلطات الحكومية، إضافة إلى قضايا التوحيد الإستراتيجي، وإعداد الكوادر اللازمة للعمل، كما تعرض المفاهيم والممارسات في شكل موجز وبسيط موجه أساسا لدارسي المعلومات والعاملين بمرافق المعلومات.

وقد تناول (كرموس،1993) مقالا بعنوان" قراءة استراتيجية لواقع النظام الوطني للمعلومات"

حيث كانت النتائج بأن التوجه لتطوير النشاط المعلوماتي في ليبيا لايتأتي ذلك الابتجاوز المشكلات التي تواجه نشاط العمل المعلوماتي في ليبيا، وان المشكلات التي يعاني منها النشاط المعلوماتي كثيرة ومتعددة الجوانب، وأصبحت تتزايد بشكل كبير حجماً وتعقيداً، وباتت تؤثر علي الأداء العام لمختلف الأجهزة والمؤسسات بالقطاع العام، ومن ابرز هذه المشكلات فشل في وضع معايير موحدة خاصة بإنتاج ومعالجة تبادل في المعلومات، كذلك النشاط المعلوماتي في ليبيا يعاني من بطء إنتقال المعلومات في إطار السلم الهرمي والافقي للوحدات والأجهزة، مما يضعف القدرة علي الاستفادة منها وعجزها في المساهمة في تأدية وضائف الرقابة والاشراف والتوجيه علي سير الاعمال والأنشطة، الامر الذي انعكس سلباً علي فاعلية الإدارة بشكل عام، غياب شبكة وطنية للاتصالات سريعة وامنة يستفاد منها لنقل المعلومات، وعليه جاءت التوصيات بالتالي: بتفعيل دور مراكز المعلومات في بناء أنظمة المعلومات القطاعية وتفعيل دورها الضروري في بناء الهيئة العامة للمعلومات، الارتباط الالكتروني فمثلا يمكن الربط مع موقع بوابة الدخول والدعم الفني لنظام المعلومات ببوابة ليبا الالكترونية بالهيئة العامة للمعلومات، الإسراع في تأسيس وتفعيل مواقع جميع الأجهزة والمؤسسات المركزية بالوزارات والقطاع العام بشكل جاد، الاستفادة من مواقع مشروعات رجال الاعمال ومؤسسات القطاع الخاص، الاهتمام بمراكز الجامعات ومراكز البحوث ومنظمات المجتمع المدني.

وفي المسح (للهيئة العامة للمعلومات،2019) بعنوان " المسح الميداني لواقع مراكز المعلومات القطاعية"

هدف هذا المسح الميداني الي تقيم المراكز المعلوماتية القطاعية داخل قطاعاتها وتقيمها، وتحديد نقاط الضعف والقوة فيها، وقد توصل هذا المسح الي عدة نتائج وكان من أهمها: ضعف التعاون بين هذه المراكز فيما بينها وبين النظام الوطني للمعلومات بالهيئة العامة للمعلومات، ويقتصر التعاون علي اعمال الصيانة وتشغيل أجهزة الحاسب الالي والأجهزة الأخرى وما تحتاجه من تطبيقات تشغيلية، وكذلك اعتمادها علي العمل بالتبادل الورقي للبيانات الرقمية في معظم المراكز، وغياب شبكة للاتصالات فيما بينها لتبادل البيانات والمعلومات، وعدم وجود التطبيقات الرقمية الحديثة التي تغطي حاجتها او حاجة القطاع، والنقص في

الكوادر الفنية وقلة والموارد المادية، وعدم الوعي بأهمية المواقع الالكترونية. وقد كانت التوصيات بالتالي: باهتمام صانعي القرار وراسمي السياسات بزيادة الاهتمام بأهمية مراكز المعلومات داخل القطاعات، ودعم ورفع مستوي فاعلية وكفاءة هذه المراكز، والعمل علي انسياب البيانات والمعومات الي المركز الوطني للمعلومات بالهيئة العامة للمعلومات بشكل منتظم، وتحديد ورسم سياية وطنية معلوماتية كاملة معلومة المعالم والاهداف.

اهم النتائج التي اتفقت عليها الدراسات السابقة:

بعد مراجعة الدراسات السابقة يمكننا تلخيص الملاحظات التالية عليها:

- ✓ يتضح من الدراسات السابقة ان هناك اهتمام متزايد وتوجه إيجابي لدراسة البيانات والمعلومات والمحافظة عليها وتسهيل انسيابها الي الجهات المحتاجة اليها.
- ✓ أظهرت الدراسات السابقة غياب الشبكة الوطنية للاتصالات والتجهيزات المناسبة لتبادل البيانات والمعلومات
- ✓ غياب السياسة الوطنية الشاملة التي تحدد معالم التسير والتنظيم الفعال

منهج البحث: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة، وذلك بتجميع الحقائق والمعلومات واستخلاص النتائج اللازمة لحل مشاكل مراكز المعلومات والتوثيق القطاعية، وذلك عن طريق فهم الظاهرة وجمع المعلومات وتم تحويلها الي بيانات، والتعبير عنها بالطرق الكمية والكيفية، للوصول الي المقترحات التي تسهم في جعل هذه المراكز المعلوماتية بالقطاعات متقدمة ومتطورة، ومن الطرق التي اتبعت في تجميع البيانات والمعلومات تم استخدام الاستبيان والمقابلة الشخصية.

مصادر البيانات: البيانات الأولية: تتمثل في المسوحات والاستبانة والمقابلة الشخصية، وذلك للتعرف علي واقع مراكز المعلومات القطاعية وأثرها في النظام الوطني للمعلومات.

البيانات الثانوية: الدراسات السابقة والبحوث والمقالات

مجتمع الدراسة: يتكون من مراكز المعلومات القطاعية والبالغ عددهم (21) مركزاً

عينة الدراسة : تكونت من (21) مركزاً من مراكز المعلومات القطاعية

المعالجات الإحصائية: تم اجراء المعالجة الإحصائية باستخدام الإجراءات الكمية في تحليل المعلومات للحصول علي نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها لاحقاً.

نتائج الدراسة ومناقشتها: ينص السؤال الأول من أسئلة الدراسة علي : " **ما واقع مراكز المعلومات القطاعية بليبيا وأثرها في النظام الوطني للمعلومات**" وللاجابة قام الباحث باستخدام العمليات الإحصائية و النسبة المئوية والجداول التالية توضح ذلك:

[1] المحور التنظيمي لمراكز المعلومات القطاعية

من الجدول رقم (1) بالاسفل اعطي نظرة شاملة لمراكز المعلومات القطاعية في الدراسة والتي بلغ عددها (21) مركزاً ، حيث تتفاوت في تقسيماتها الإدارية، ومن خلال التحليل نجد أن عدد أربعة عشر مراكزاً بنسبة (67%) كانت مراكزاً للمعلومات بينما كانت خمسة مراكز بنسبة (24%) مكاتب معلومات، وأثنان من المراكز بنسبة (10%) إدارة للمعلومات، وكذلك لو نظرنا الي تبعية هذه المراكز لوجدنا ثلاثة عشرة مركزا بنسبته (62%) تابعة للوزير، وسبعة مراكز بنسبة (33%) تابعة للوكيل الأول، في الوقت الذي يتوجب فيه وجود مراكز للمعلومات والتوثيق وليس مكاتب و لا ادرات لجميع القطاعات، كمستوي تنفيذي للنظام وفقاً لما نص عليه قرار رقم (772) لسنة 1989 بانشاء مراكز قطاعية للمعلومات والتوثيق لتكون الروافد الأساسية للمعلومات والبيانات للمركز الوطني للمعلومات، عليه نوصي بالعمل في توحيد الهياكل التنظيمية بالتحول لمراكز للمعلومات والتوثيق وان تكون لها الاستقلالية والذمة المالية حيث تسهم في اتخاذ القرارات السليمة والسياسات الداعمة للسياسة الوطنية للمعلومات في ليبيا.

جدول رقم (1)

استجابة افراد الدراسة علي محور التنظيمي لمراكز المعلوزمات القطاعية

التقسيم الإداري للمراكز	التكرار	النسبة المئوية
مركز معلومات	14	67%
إدارة معلومات	2	10%
مكاتب معلومات	5	24%
تبعية المراكز	**التكرار**	**النسبة المئوية**
تابعة للوزير	13	62%
للوكيل الأول	7	33%
للوكيل الثاني	1	5%

[2] محور التغطية والتجهيزات الرقمية

من الجدول رقم (2) نجد ان عدد تسعة مراكز بنسبة (43%) لا يوجد لديها مركز للبيانات، بينما ثلاثة مراكز بنسبتة (14%) لديها مركز بيانات بحجم صغير، وان عدد ثمانية مراكز بنسبة (38%) لايوجد لديها خوادم وسبعة مراكز بنسنة (33%) لديها خوادم عالية الجودة والخدمة، ونجد سبعة مراكز بنسبة (33%) توجد لديها تغطية للتجهيزات الرقمية للمراكز فقط، بينما ستة مراكز بنسبة (29%) توجد لديها تغطية للتجهيزات الرقمية للقطاع، وبالنسبة لحجم الشبكة المحلية المستعملة يوجد عدد تسعة مراكز بنسبة (43%) تستعمل شبكات عالية وسبعة مراكز بنسبة (33%) تستعمل شبكات بسيطة، وكذلك التراخيص للبرامج والتطبيقات المستعملة نجد ستة مراكز بنسبتة (86%) من مراكز القطاعات تشتغل ببرامج وتطبيقات رقمية غير مرخصة، من خلال التحليل السابق يري الباحث ان وضع التغطية والتجهيرات في هذا المحور الضعف النسبي والمتفاوت بين المراكز القطاعية، وعليه نوصي بتحسين كفاءة وفعالية هذه التجهيزات المتمثلة في حجم مراكز البيانات والخوادم والبرمجيات سواء من خلال تحديثها او تطويرها تقنياً لكي تساعد علي القيام بوظائفها وأدوارها المحددة لدعم وإدارة المعلومات الرقمية.

جدول (2)

التغطية والتجهيزات الرقمية

نوع التغطية	*العبارات*	*التكرار*	*النسبة المئوية*
حجم مراكز البيانات	*لا يوجد*	*9*	*43%*
	صغير	*3*	*14%*
	نموذجي	*6*	*29%*
	تشاركي	*3*	*14%*
حجم الخوادم	*لا يوجد*	*8*	*38%*
	متوسطة	*6*	*29%*
	عالية	*7*	*33%*
تغطية التجهيزات الرقمية من الشبكات ووسائل الاتصال والبرمجيات	*لا يوجد*	*3*	*14%*
	للمراكز فقط	*7*	*33%*
	للقطاع	*6*	*29%*
	جزء معين	*5*	*24%*
حجم الشبكة المحلية	*لا يوجد*	*5*	*24%*
	بسيط	*7*	*33%*
	عالية	*9*	*43%*
التراخيص	*بدون ترخيص*	*6*	*86%*

	مرخص	*1*	*14%*

[3] محور البيانات والمعلومات

من الجدول رقم (3) نجد ان عدد اثني عشرة مركزاً بنسبة(57%) لديها مواقع الكترونية محدثة وتعمل، وثلاثة مراكز بنسبة (14%) عاطلة لا تعمل, واثني عشرة مركزاً لها سجلات ونماذج بنسبة (57%) لتجميع البيانات والمعلومات بينما نجد عدد سبعة مراكز بنسبة (80%) تستخدم بيانات وصفية وعدد مركزين بنسبة (33%) تستخدم البيانات الرقمية، ومن جانب تبادل البيانات داخل القطاع نجد عدد تسعة عشر مركزاً بنسبة (90%) مازالت تعمل بالنظام الورقي التقليدي و(5%) من المراكز تعمل بالوسائل الرقمية، من خلال النتائج السابقة نلاحظ ان الضعف في هذه المراكز راجعاً الي النقص في الكوادر الفنية والنقص في الموارد المالية للتعاقد مع الشركات المتخصصة، وكذلك النظم الموجودة حالياً تستخدم لغايات التشغيل والمعالجة والربط الشبكي فقط، وأن قلة منها ما يستخدم بكفاءة وفاعلية في استخراج البيانات والمعلومات لدعم السياسة الوطنية للمعلومات في ليبيا، وعليه نوصي بتكثيف التدريب وزيادة الدعم المادي وتوفير منظومات (شبكات) كفؤة للمعلومات لتنفيذ هذه السياسات.

جدول(3)

محور البيانات والمعلومات

نوع الخدمة	العبارات	التكرار	النسبة المئوية
المواقع الالكترونية للمراكز	محدث يعمل	12	%57
	يعمل غير محدث	4	%19
	عاطل	3	%14
	لا يوجد	2	%10
الية تجميع البيانات	سجلات ونماذج	12	%57
	مسوحات	6	%29
	قواعد بيانات	3	%14
نوع البيانات المستخدمة	بيانات وصفية	17	%80
	جغرافية	2	%10
	قواعد بيانات	2	%10
تبادل البيانات مع الجهات والقطاعات الاخري	وسائط متعددة	7	%33
	الانترنت	7	%33
	متخصصة	7	%33
نوع التشابك	انترنت	9	%43
	شبكة خاصة	2	%10
	لا يوجد	10	%48
تبادل البيانات داخل القطاع	وسائط متعددة	1	%5
	انترنت	1	5%
	ورق تقليدي	19	%90

[4] محور تعاون مراكز المعلومات القطاعية مع القطاعات الاخري

من جدول رقم (4) نجد ثمانية عشرة مراكزاً بنسبة (86%) يوجد لديهم تعاون مع القطاعات الأخرى، وعدد تسعة مراكز بنسبة (43%) لديها تعاون جيد مع الجهات التابعة لها، اما التعاون مع المنظمات المحلية نجد مركزين بنسبة (10%) تعاونهم جيد، واما مدي معرفتهم بالنظام الوطني للمعلومات هناك عشرة مراكز بنسبة (48%) لديهم معرفة جيدة بالنظام الوطني للمعلومات، ومن التحليل السابق يتضح الضعف الشديد في التعاون لمراكز المعلومات القطاعية مع القطاعات والجهات الأخرى وعلي راسهم النظام الوطني للمعلومات بالهيئة العامة للمعلومات، وهذا مما انعكس سلباً علي توفر البيانات والمعلومات وايضاً علي مدخلات ومخرجات النظام الوطني للمعلومات بالهيئة العامة للمعلومات، وعليه نوصي بزيادة التعاون الداخلي والخارجي والشراكة بالمعرفة. وعل ان يكون هناك اتصال مباشر بين مراكز المعلومات القطاعية وبين النظام

الوطني للمعلومات في انسياب البيانات والمعلومات بالصورة المناسبة والوقت المناسب حتي يتم اخذ القرارات علي المستوي الوطني بكل يسر.

جدول (4)

محور تعاون المراكز القطاعية مع القطاعات الاخري

نوع الخدمة	العبارات	التكرار	النسبة المئوية
تعاون مراكز المعلومات القطاعية مع القطاعات	يوجد	18	%86
	لا يوجد	3	%14
مراكز المعلومات القطاعية لديها تعاون مع الجهات التابعة لها	جيد	9	%43
	متوسط	4	%19
	ضعيف	4	%19
	لا يوجد	4	%19
تعاون مع المنظمات المحلية	جيد	2	%10
	متوسط	2	%10
	ضعيف	5	%23
	لا يوجد	12	%57
معرفتهم بالنظام الوطني للمعلومات بالهيئة العامة للمعلومات	جيدة	10	%48
	متوسطة	8	%38
	عدم المعرفة	3	%14

نتائج الدراسة:

ومن خلال تحليل فصول الدراسة وما توصلت اليه من نتائج يمكن القول بأن واقع مراكز المعلومات القطاعية بليبيا يواجه تحديات ماليه، وتخطيطية،وتقنية، وبشرية، وبعثرة جهودها مما أعاق تكاملها وتوافقها وتحديثها، وهذا أثر سلباً علي ضعف توافر البيانات والمعلومات وبالتالي أثر علي إنسيابها الي النظام الوطني للمعلومات بالهيئة العامة للمعلومات، مما أثر سلباً علي مخرجاته.

النتائج:

- ✓ تفاوت مراكز المعلومات والتوثيق القطاعية من حيث تبعيتها وتقسيمتها الهيكلية التنظيمية
- ✓ قلة الدعم المادي والكوادر البشرية لمراكز المعلومات القطاعية
- ✓ عدم وجود أرضية مشتركة للعمل والتعاون مع باقي القطاعات والجهات والنظام الوطني للمعلومات بالهيئة العامة للمعلومات.
- ✓ قلة تدريب العاملين والمستفيدين علي تشغيل النظم الالية بالمراكز القطاعية ورفع كفاءة العمل
- ✓ عدم وجود سياسة وطنية معلوماتية واضحة المعالم

التوصيات:

من اجل رؤية مستقبلية تحفظ لمراكز المعلومات القطاعية مكانتها كأحد الروافد الأساسية في النظام الوطني للمعلومات ودعائمها في السياسة الوطنية للمعلومات بليبيا، تعرض الدراسة مجموعة من التوصيات ويمكن تلخيصها في الاتي:

- ✓ إعادة النظر في المسميات المختلفة والعمل علي دمجها وتوحيدها تحت اسم واحد وهو مركز المعلومات والتوثيق.
- ✓ التنسيق بين المراكز المعلوماتية القطاعية لتوفير وتطوير تقنيات الربط الشبكي في استخدام النظم الالية علي الشبكات المحلية والعالمية.
- ✓ تطوير وتحديث البرامج اللازمة لرفع كفاءة العاملين بنظم مراكز المعلومات والتوثيق.
- ✓ الالتزام علي مراكز المعلومات والتوثيق بأنشاء صفحات لها علي الشبكة العنكبوتية تمهيداً لتراسل وتبادل المعلومات وتسهيل الاتصالات فيما بينها.
- ✓ التخطيط لتوفير نصوص ومعاير ومواصفات والبيانات المعلومات وإصدار التشريعات التي تلزم القطاعات باتباعها ودعماً لتقاسم المصادر الالكترونية عبر الشبكات الرقمية.
- ✓ الدعوة الي عقد ورش عمل دورية تهدف الي تشخيص واقع مراكز المعلومات والتوثيق وتبيان أهمية استخدام تقنيات المعلومات للتنمية ومناقشة الاستراتيجيات الحديثة لنقلها وتحويلها.
- ✓ الدعم المستمر للبحوث العلمية في مجال تفنيات المعلومات مع وجود حلول مناسبة للمشكلات التي تصاحب النظم الالية بمراكز المعلومات والتوثيق

قائمة المراجع

[1] قانون رقم 4 لسنة 1990م الصادر عن اللجنة الشعبية العامة بشأن النظام الوطني للمعلومات والتوثيق

[2] قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (772) لسنة 1989م، بإنشاء مراكز قطاعية للمعلومات والتوثيق

[3] يوسف، القويضي، "أثر التغيرات الهيكلية والتنظمية علي السياسة الوطنية للمعلومات في ليبيا"، مركز البحوث والاستشارات جامعة بنغازي، 2007

[4] بولين، أثرتون،" مراكز المعلومات تنظيمها وإدارتها وخدماتها"، ترحمة حشمت غريب، القاهرة، مكتبة غريب، 1981

[5] لطفي، كرموس، " قراءة استراتيجية لواقع النظام الوطني للمعلومات"، الهيئة العامة للمعلومات، 1993

[6] الهيئة العامة للمعلومات، " المسح الميداني لواقع مراكز المعلومات القطاعية"، 1919

قائمة الملاحق

استمارة الاستبانة

الهيئة العامة للمعلومات

(جهوزية مؤسسات الدولة في مجالي تقنية المعلومات والخدمات الالكترونية)

الهدف:

التعرف على البنية التحتية لمؤسسات الدولة في مجالي تقنية المعلومات والخدمات الالكترونية

- **يرجى تعبئة هذا الاستبيان من قبل شخص متخصص في مجال تقنية المعلومات، وأن تكون الإجابات دقيقة وواضحة.**

اسم المؤسسة الأم / وزارة / مصلحة / هيئة / مركز:

.....

.....

مهمتها الأساسية:

.....

هل توجد إدارة متخصصة لتقنية المعلومات أو مركز معلومات بالمؤسسة؟

O **نعم** O **لا**

(إذا كانت الإجابة بـ (نعم)، يرجى تزويدنا برسم لهيكلية الإدارة أو المركز)

بيانات الجهة المسئولة (إدارة/ مركز/ مكتب/ ...) عن المعلومات والتوثيق حسب هيكلية المؤسسة الأم

اسم الجهة	
العنوان بالتفصيل	
رقم الهاتف الثابت	
الموقع الإلكتروني للجهة	
الجهة المستضيفة للموقع	
البريد الإلكتروني	

بيانات الموظف المسئول عن (إدارة/ مركز/ مكتب/ ...) المعلومات والتوثيق

(بحيث يمكن الاستفسار منه بخصوص هذا الاستبيان)

الأسم	
تاريخ الميلاد	
المؤهل العلمي	
التخصص	
الوظيفة	
رقم الهاتف الثابت	
رقم الهاتف المحمول	
البريد الإلكتروني	

الوضع الحالي للبنية التحتية لتقنية المعلومات بالمؤسسة

1- كيف تقيم وتصنف البنية التحتية لتقنية المعلومات؟(الرجاء وضع إشارة صح في الدائرة المطابقة لوضعكم)

O عدد قليل من الحواسيب المستقلة للأعمال المكتبية (معالجة نصوص، جداول الكترونية.أعمال سكرتارية).

O شبكة محلية صغيرة مرتبطة بالأنترنت.

O شبكة محلية بها تطبيقات معلوماتية وقواعد بيانات بخادم مركزي.

O مركز معلومات متكامل وحجرة خوادم مرتبطة بالإدارات وأقسام المؤسسة داخليا (نفس المبنى).

O جميع الفروع مرتبطة معنا شبكياً.

2- إجمالي عدد الحواسيب بـ (إدارة/ مركز/ مكتب/ ...) المعلومات والتوثيق:

حاسب آلي .....

3- عدد الموظفين المتدربين بـ (إدارة/ مركز/ مكتب/ ...) المعلومات والتوثيق

موظف .....

Category	العدد	التصنيف التخصصي
Computer use- e-mail – word processing		استخدام الحاسوب- البريد الالكتروني معالجة النصوص
IT Project Manager		إدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات
Database Administrators		إدارة قواعد البيانات
Software / Application Developers		برمجة / تطوير تطبيقات
Network Administrators		إدارة الشبكات
Support Services		الدعم الفني

Website Management		إدارة الموقع الإلكتروني
System Analyst		تحليل النظم
Security		الحماية

4- من يقوم بأداء المهام التالية بالمؤسسة:

Function	من خارج المؤسسة	من داخل المؤسسة	المهمة
Application Development			تطوير التطبيقات
Application Maintenance			صيانة التطبيقات
Database Administration			إدارة قواعد البيانات
Support Services			الدعم الفني
Network Management			إدارة الشبكات
Website Services			خدمات موقع الانترنت

5-قواعد البيانات المتوفرة بـ (إدارة/ مركز/ مكتب/ ...) المعلومات والتوثيق

الهدف منها	اسم القاعدة

6 -الخدمات الإلكترونية التي يمكن تقديمها للمواطن من قبل (إدارة/ مركز/ مكتب/ ..) المعلومات والتوثيق

نوع الخدمة	الرابط الإلكتروني للخدمة

7 –المشاريع المنفذة والحالية الخاصة بتطوير (إدارة/ مركز/ مكتب/ ...) المعلومات والتوثيق أو المؤسسة الأم

اسم المشروع	مدى جهوزيته للتنفيذ	ملاحظات
	O يعمل O لا يعمل	
	O يعمل O لا يعمل	
	O يعمل O لا يعمل	
	O يعمل O لا يعمل	
	O يعمل O لا يعمل	
	O يعمل O لا يعمل	

8 –المشاريع المستقبلية الخاصة بتطوير (إدارة/ مركز/ مكتب/ ...) المعلومات والتوثيق أو المؤسسة الأم

اسم المشروع	الهدف منه

9- الصعوبات الفنية أو الإدارية والمالية التي تواجه (إدارة/ مركز/ مكتب/ ...) المعلومات والتوثيق أو المؤسسة الأم

.....

.....

10 -الأضرار التي لحقت بالمبنى أو بتجهيزات (إدارة/ مركز/ مكتب/ ...) المعلومات والتوثيق أو المؤسسة الأم

نوع الضرر	مدى تأثيره على (إدارة/مركز/مكتب...) المعلومات والتوثيق أو المؤسسة الأم	كيفية معالجته

التوقيع: .....

شكراً على تعاونكم لخدمة الوطن والمواطن

الهيئة العامة للمعلومات